

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٤

بشأن الموافقة على المذكوريين المتبادلتين  
الموقعتين في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٧  
بين حكومتي جمهورية مصر العربية واليابان  
تتيح بمقتضاهما اليابان منحة  
لتحسين قناطر ساقولا على قناة بحر يوسف

**رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة (١٥١) من الدستور :

**قرار:**

**(مادة وحيدة)**

ووفق على المذكوريين المتبادلتين الموقعتين في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٧  
بين حكومتي جمهورية مصر العربية واليابان تتيح بمقتضاهما اليابان منحة تصل قيمتها  
إلى ستة وتسعين مليون ين ياباني لتحسين قناطر ساقولا على قناة بحر يوسف ،  
وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ ذى القعدة سنة ١٤٢٤ هـ .

(الموافق ١٣ يناير سنة ٢٠٠٤ م ) .

**حسني مبارك**

صاحب السعادة

السيد / كازويوشى أورابى

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

القاهرة في ٧ ديسمبر ٢٠٠٣

أتشرف بالإحاطة بأننى قد تلقيت مذكرة سعادتكم المؤرخة اليوم والتي تنص على ما يلى :  
 «أتشرف بأن أشير إلى المناقشات التي تمت مؤخراً بين ممثلى حكومة اليابان  
 وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادي اليابانى المقدم  
 بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان  
 الترتيبات التالية :

١ - بغرض المساهمة فى تنفيذ مشروع تحسين قناطر ساقولا على قناة بحر يوسف  
 (وال المشار إليه فيما بعد بـ «المشروع») ، بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ،  
 تتبع حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقاً للقوانين واللوائح اليابانية  
 المعمول بها ، منحة تصل قيمتها ستة وتسعين مليون ين (٩٦,٠٠٠,٠٠٠ ين) ،  
 (وال المشار إليها فيما يلى بـ «المنحة») .

٢ - تناح المنحة للاستخدام خلال الفترة ما بين تاريخ بدء سريان الترتيبات الحالية  
 و٦ ديسمبر ٢٠٠٤ إلا إذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المعنية بالحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ - تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، فقط ومن أجل شراء  
 خدمات الرعايا اليابانيين المدرجة أدناه (ويقصد بعبارة «الرعايا اليابانيين»  
 عند استخدامها فى الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانية الطبيعية أو الأشخاص اليابانية  
 الاعتبارية التى يديرها أشخاص يابانية طبيعية . ) :

الخدمات الضرورية لل تصميمات التفصيلية المطلوبة لتنفيذ المشروع .

٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها عقوداً بالياباني مع رعاياها يابانيين لشراء الخدمات المشار إليها في الفقرة (٣) وتقوم حكومة اليابان بإقرار هذه العقود لتتصبح صالحة للمنحة .

٥ - (١) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالياباني لتفطية المستحقات المترتبة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها بمقتضى العقود التي تم إقرارها طبقاً لما نص عليه في الفقرة (٤) [ والمشار إليها فيما يلى بـ «العقود التي تم إقرارها» ] في حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية في أحد البنوك اليابانية والذي تحده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها (ويشار إليه فيما بعد بـ «البنك») .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد إلى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها .

(٣) إن الفرض الوحيد للحساب المشار إليه في الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقى المدفوعات بالياباني من حكومة اليابان والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف في العقود التي تم إقرارها . ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدائنة ومديونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها .

٦ - تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات الازمة لـ :

(أ) كفالة عدم تحمل الرعايا اليابانيين بأى رسوم جمركية وضرائب داخلية ورسوم مالية أخرى قد تفرض في جمهورية مصر العربية ، وذلك فيما يتعلق بتوريد الخدمات في نطاق العقود التي تم إقرارها .

(ب) منح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج إلى خدماتهم التسهيلات التي قد تكون ضرورية لدخولهم وقائهم في جمهورية مصر العربية لأداء عملهم ، وذلك فيما يتعلق بتوريد الخدمات في نطاق العقود التي تم إقرارها ، و

(ج) تحمل كافة المصاريف اللاحمة للتصميمات التفصيلية المطلوبة لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التي تغطيها المنحة .

٧ - تشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أي أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

وأتشرف بأن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيداً للترتيبات السابقة بمشابهة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية الذي يفيد إتمام الإجراءات القانونية اللاحمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أي اختلاف في التفسير يعتمد بالنص الإنجليزى . » .

كما أتشرف بأن أؤكد بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على أن مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة تعتبران بمشابهة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية الذي يفيد إتمام الإجراءات القانونية اللاحمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات العربية واليابانية والإنجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أي اختلاف في التفسير يعتمد بالنص الإنجليزى .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظم تقديري .

وزيرة الدولة للشئون الخارجية

جمهورية مصر العربية

فایزة ابو النجا

صاحبة السعادة

السيدة / فايزه أبو النجا

وزيرة الدولة للشئون الخارجية

جمهورية مصر العربية

القاهرة في ٧ ديسمبر ٢٠٠٣

أشرف بأن أشير إلى المناقشات التي قمت مؤخرًا بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادي الياباني المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ - بغرض المساهمة في تنفيذ مشروع تحسين قنطر ساقولا على قناة بحر يوسف (وال المشار إليه فيما بعد بـ «المشروع») ، بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقاً للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، منحة تصل قيمتها ستة وتسعين مليون ين (٩٦,٠٠,٠٠٠ ين) ، (وال المشار إليها فيما يلى بـ «المنحة») .

٢ - تناح المنحة للاستخدام خلال الفترة ما بين تاريخ بدء سريان الترتيبات الحالية و ٦ ديسمبر ٢٠٠٤ إلا إذا تم اتفاق متبدل بين السلطات المعنية بالحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ - تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، فقط ومن أجل شراء خدمات الرعايا اليابانيين المدرجة أدناه (ويقصد بعبارة «الرعايا اليابانيين» عند استخدامها في الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانية الطبيعية أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التي يديرها أشخاص يابانية طبيعية . ) :

الخدمات الضرورية للتصصيمات التفصيلية المطلوبة لتنفيذ المشروع .

٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها عقوداً بالياباني مع رعاياها يابانيين لشراء الخدمات المشار إليها في الفقرة (٣) وتقوم حكومة اليابان بإقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة .

٥ - (١) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالياباني لتغطية المستحقات المترتبة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها بمقتضى العقود التي تم إقرارها طبقاً لما نص عليه في الفقرة (٤) [ والمشار إليها فيما يلى بـ «العقود التي تم إقرارها» ] في حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية في أحد البنوك اليابانية والذي تحده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها (ويشار إليه فيما بعد بـ «البنك») .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد إلى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها .

(٣) إن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه في الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقي المدفوعات بالياباني من حكومة اليابان والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف في العقود التي تم إقرارها . ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدائنية ومديونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها .

#### ٦ - تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللاحقة لـ :

(أ) كفالة عدم تحمل الرعايا اليابانيين بأى رسوم جمركية وضرائب داخلية ورسوم مالية أخرى قد تفرض في جمهورية مصر العربية ، وذلك فيما يتعلق بتوريد الخدمات في نطاق العقود التي تم إقرارها .

(ب) منح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج إلى خدماتهم التسهيلات التي قد تكون ضرورية لدخولهم ويقائهم في جمهورية مصر العربية لأداء عملهم ، وذلك فيما يتعلق بتوريد الخدمات في نطاق العقود التي تم إقرارها ، و (ج) تحمل كافة المصاريف اللاحمة للتصميمات التفصيلية المطلوبة لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التي تغطيها المنحة .

٧ - تشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أي أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

وأتشرف بأن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيداً للترتيبات السابقة بشارة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية الذي يفيد إقامة الإجراءات القانونية اللاحمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أي اختلاف في التفسير يعتمد بالنص الإنجليزى . وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

كا زويوشى أورابى